مسافة القصر بيد انه قوله لوجوب مهرها بالوطي والنظر الي انها قد تنزله
باسقاطه ان وطي للمدة التي لا تحتمل ح م ر قوله والعقوبة الواو بمعنى او
قال وقال الشوبري اي عقوبة ان قدام وح فالواو بمعنى او والا فهي بمعنى
او فليتامل قوله في الاية المومنات جري علي الغالب بل الموجود حرة كتابية
امتنع عليه التزوج بال امة المسلمة قوله وبالعنت عمومه بان خاف الزنا اي
امة عانت قوله والوجه ترك التقييد اي بقوله اذا كان واحد المطلوب هو
كذلك قال قوله وان الممسوح والمجبوب خرج الخصي فهو كالفحل فيجوز له
الامة بالشروط وكذا العنين والمجنونة والعقيم كما مر عن هم قال الشوبري
وهو الذي اخذ عليه كلام ر وحينئذ فلا فرق بين قال تحل للممسوح مطلقا
قوله وهو كذلك معتمد ر قوله واي امة ابطاله النكاح اي بدعواها انه
تزوجها وهو مجبوب فنكاحه باطل لانه يخاف العنت كلو نه مجبوبا فاجاب
بانه تزوجها وهو فحل وان هذا العيب عارض فالقول قوله بيمينه مالم
يدل الحال علي كذبه كما قال الشرقاوي قوله اسلاميها اي ولو مملوكة لكافر ر قوله
فمن ما ملكت ايمانكم فالكلام في من يملك وهو الاحراز
وفيه ان هذا لا يقتضي حرية الناكح بل حرية المالك حلبي قوله واما غير الحر
لا يصح فلا يشترط في نكاح من فيه رق الرقيقة قال اسلميها ان كان
مسلما لان بقية الشروط قوله كالموتة والمجوسية اي كما مر متا علي كل من الحر
والرقيق قوله الرقيقة كلها بال ضافة قوله و يفقد بكسر القاف قوله كما فهمه
البكري من كلامهم اي اذا ترافعوا الينا والا لم نتعرض لهم ج واعلم انه لا
يحل للحر مطلقا اي سواء خاف زنا ام لا فقد الحق ام نكاح امة ولده رايتم
يخط الشيخ الديربي قوله نكاح امة ولده اي وان لم يجب عليه الا عفاف علي
المعتمد عند الشيخ الرملي خلافا للحلبي ومن تبعه اي حيث وجب عليه
الا عفاف كذا قيده ج لكن انما حلبي وان امته مكاتبة لانه عبد ما بقي عليه
درهم فالمملوك له كالمملوك لسيده في الجملة والشخص لا ينكح امته قوله و لا
امة موقوفة عليه ولا موصي له بخدمتها اي علي التعاطي لان علاقتها بالمنفعة
له كالمملوكة فلا يجوز له ان ينكحها كما لا يتكح مملوكة وعبارة الشوبري
قوله او موصي له بمنفعتها اي علي التابيد لانها الذي يتجه عدم صحة
تزويجها لجريان قوله انه يملكها فيخل فيغرها الا ان غاية امرها كالمتاجرة
له فالوجه حل تزوجها اذا رضي الوارث قوله وتظر الرجل اي ولو
احتمالا

احتمالا الفحل وهو من يمكن من الوطي مع بقاء كل من الا ثنين البالغ
بيان للواقع اذ الرجل حقيقة في البالغ قوله ولو غير مشتهاة اي لكبر
او لصغر لانها تدخل في المراة قال قوله علي مسبعة اقرب اي بالنسبة لما
ذكره في هذا المتن ووجه التقييم انه انما ان يمنع مطلقا وذلك في الاجنبية
واما ان يجوز مطلقا وذلك في الزوجة الامة واما ان يجوز لما عدا ما
بين السرة والركبة وذلك في المحارم والامة المزوجة او المعتدة ونحوها
واما ان يجوز لاجل الخطبة وذلك للوجه والكفين فقط واما ان يجوز
لاجل المداواة وذلك في محل الحاجة فان كان من الجنس بان تكون الحاجة
فيما بين السرة والركبة وان كان من غيره ففي اي محل كان واما المعاملة
والشهادة وذلك للوجه فقط فان كان للشهادة علي رضاع او نحوه
فالنظر لذلك المحل واما ان يكون لتقليب امة يريد شراءها وذلك الي
المواضع التي يحتاج الي تقليبها من البدن ما عدا ما بين السرة والركبة
قوله نظرها لمثلها ومحارمها نظرها لمثلها كنظر الرجل الي الرجل قوله توهم
ذلك ايما لم يرد الرجل ولو احتمالا قال قوله كنظر الفحل الي محارمه فينظر
الممسوح ما عدا ما بين السرة والركبة من المراة بشرط ان يكون عفيفا ح
قوله قلعت بالمعنى الشامل للمقطع ولفقدها اصالة اي خلقة قال قوله
المراهق الخ هو بكسر الهاء من قارب الاحتلام اي باعتبار غالب سنه
وهو قرب خمس عشرة سنة فيما يظهر وخرج بالمراهق غيره فان كان
يحسن حكاية كالعدم ما بواه علي وجهه من غير تامل فكالمحرم او يشتهي
فكالبالغ اولا يحسن ذلك فكالعدم كما قاله الامام ر فغير البالغ علي اربعة
اقسام قوله كالبهيمة لكن يحرم علي العاقلة النظر اليه قوله احدها نظره
الي بدن اجنبية الخ والحاصل انه يحرم رويه شيء من بدنها وان ابين لظفر
وشعر عانة وحاجب وريق ودم فصد ومني لان نحو بول كلعاب والعبرة في
الجواز بوقت الابانة فيحرم ما ابين من اجنبية وان تكما ولا يحرم ما
ابين من زوجة وان ابانها ويحل النظر بالوعان مع وراجداد او
مهاجل النبع او في ماصاك او معي ور ازجاج كالعيون القزاز وخرج
بدر ويده الصورة في المافي المراة فلا يحرم ولو مع شهوة ويحرم سماع
صوتها ولو نحو القران ان خاف منه فتنة او التذ به والا فلا والامرد
فيما ذكر كالمراة قال علي الجلال المحلي وفي ع ش علي م ر انه اذا ظهر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)